الفصل الثالث
في الدولة الفلسطينية

١ـ القيمة القانونية والسياسية

لقرار مجلس الأمن حول الدَّوْلَة الفلسطينية

أصدر مجلس الأمن يوم ١٣ مارس ٢٠٠٢ م القرار رقم ١٣٩٧ بموافقة ١٤ عضوًا وامتناع سوريا عَنِ التصويت، بِنَاءً عَلَى مشروع قرار أمريكي ودعم أمريكي واضح لَهُ فِي المجلس وقَد اعتبرت الأوساط الفلسطينية والعربية هَذَا القرار ومساندة واشنطن لَهُ أمرًا ذا مغزى لا يجوز إغفاله، كَمَا رحبت إسرائيل بالقرار، بَيْنَمَا اعتبرت المقاومة الفلسطينية هَذَا القرار " تطورًا " غَيْر متوازن ويحتاج إِلَى آليات واقعية لتنفيذه .فَإِلَى أي مَدَى يُعْتَبَر القرار إضافة حقيقية قانونية وسياسية للموقف الفلسطيني ؟ يلفت النظر فِي القرار **ثلاث ملاحظات** :

الأولى : توقيت القرار وتقديم واشنطن لمشروعه، مِمَّا يعني رغبة واشنطن فِي دعم مهمة مبعوثيها : زيني فِي فلسطين، وتشيني فِي العواصم العربية، والتأكيد عَلَى رؤية باول، وتصور بوش بشأن قيام دَوْلَة فلسطينية .

الثانية : أنَّ واشنطن تدرك أنَّ انحيازها الكامل لإسرائيل يُمْكِن موازنته بتأكيد " رؤيتها " السابقة حول الدَّوْلَة الفلسطينية الَّتي تعلم مَدَى تعلق الفلسطينيين والعالم العربي بهَا، رغم مظاهر التدمير الَّتي ألحقها شارون بمقومات هَذِهِ الدَّوْلَة .

الثالثة : أنَّ الإشارة إِلَى دَوْلَة فلسطينية إِلَى جانب إسرائيل " ضمن " حدود آمنة ومُعترف بهَا قَد جاءت عرضًا فِي ديباجة القرار، ولَمْ تتأكد فِي الفقرات العاملة، لأنَّهَا لَيْسَت موضوع القرار، حَيْثُ رَكَّزَ القرار أصلاً عَلَى معالجة الوضع المتفجر فِي فلسطين .

ومِنَ الواضح مِنْ صياغة القرار أنَّهُ أشار إِلَى قرارات المجلس السابقة " ذَاتَ الصلة " ولا سيما القراران ٢٤٢، ٣٣٨، ولَمْ يجعل فكرة إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية أثرًا مِنْ آثار تطبيقها، وإنَّمَا الإشارة إِلَى هَذَيْن القرارين منفصلة تَمَامًا عَنِ الإشارة إِلَى تأكيد المجلس " رؤية " تتوخى منطقة يعيش فِيهَا دَوْلَتَان، إسرائيل وفلسطين .

والحق أنَّ إشارة القرار ١٣٩٧ إلَى " رؤيتـه " لقيـام دَوْلَـة فلسـطينية، وهُوالتعبـير الأمريكـي السابق استخدامه فِي التصريحات الأمريكية، يمثل إضافة وكَانَ الأفضل أنْ يصدر بالإجماع بِمَا فِي ذَلِك سوريا، رغم تحفظها عَلَى القرار .

ولا شَكَّ أنَّ عدم ربط " الرؤية " حول الدَّوْلَة الفلسطينية بقراري المجلـس ٢٤٢، ٣٣٨ يفسح المجال لإسرائيل لِكَي يَكُون لَهَا القول الفصل فِي قيام الدَّوْلَة والتمسـك بـالفقرة الأولى مِنَ المـادة ٣١ مِنَ اتفاق أوسلو، رغم تنصلها مِنْهُ، والَّتي " تمنع أي طرف أنْ يتخـذ خطـوة قَـد تغـير مِـنْ وضع الضفة والقطاع إلَى أنْ تظهر نتائج مفاوضات الوضـع الدائـم "، ورغـم انتـهاكات إسـرائيل الجسيمة لِكُلِّ أحكام الاتفاق .

وواقع الأمر أنَّ حَقّ الشعب الفلسطيني فِي إقامة دَوْلَتَه ليس بحاجـة إلَـى موافقـة إسـرائيل، أو" رؤية " مجلس الأمن أو واشنطن، ذَلِك أنَّ هَـذَا الحـق يقـوم عَلَـى أساسـين أحدهمـا أسـاس تاريخي، وهُوقرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ م وهُو شهادة ميلاد إسـرائيل. وهَـذَا القـرار هُـو الأساس الحقيقي لتسوية الصراع بَيْنَ الفلسـطينيين والإسـرائيليين، وهُوالضمـان لوضـع القـدس، ولِذَلِكَ حرصت إسرائيل عَلَى ضرورة إغفاله فِي مؤتمـر مدريـد عـام ١٩٩١ م، واضطـرت العـرب إلَى ذَلِك، واعتبار القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، المرجعية الوحيدة لعمليـة السـلام، ولَـمْ يعمـل الموقـف الرسمي السياسي والفقهي عَلَى الربط بَيْنَ قرار التقسيم، والقرارين ٢٤٢، ٣٣٨، ولَمْ يتحـد أحـدٌ التفسيرات الإسرائيلية الَّتي تُصِرُّ عَلَى أنَّ بداية النزاع هُوعام ١٩٦٧ م، وأي حديث عَـنِ السـلام لا يجوز أنْ يمد بصره وراء هَذَا التاريخ، كَمَا أنَّ قبول العرب للقرار ٢٤٢، ٣٣٨ هُو قبول ضمـني بالمكتسبات الإقليمية فِي الفترة مِنْ ١٩٤٨ م — ١٩٦٧ م، بِمَا فِيهَا القدس الغربية.

وواضح أنَّ إسرائيل ترفض إحياء القرار ١٨١ الَّذي دفنته وأرغمت العرب عَلَى ذَلِك، وسـبب الموقف الإسرائيلي أنَّ هَذَا القرار يضمن قيام دَوْلَة فلسطين، وهُـو الضمـان الأكيـد لوضـع القـدس بأكملها، ومِنْ ناحيـة ثالثـة، فَـإنَّ قـرار التقسيم يخصـص لإسـرائيل ٥٦ ٪ لحـوالي ١٧ ٪ مِـنَ السـكان، بَيْنَمَـا حصلـت إسـرائيل مِـنْ ١٩٤٨ م — ١٩٦٧ م عَلَـى ٢٢ ٪، أي عَلَـى ٧٨ ٪ مِـنْ فلسطين حَتَّى يوم ٤ يونيو، ويجرى التفاوض عَلَى تحرير ٢٢ ٪ فقط الباقية فِي فلسطين. وكَـانَ

يجب عَلَى العالم العربي إزاء توحش إسرائيل العودة إلَى قرار التقسيم، مَا دامت تنكرت لأسس مدريد، والاعتماد عَلَى القرار ٢٤٢ يعني أنَّ الاتفاق بَيْنَ إسرائيل والفلسطينيين يشمل الاتفاق أيْضًا عَلَى قيام الدَّوْلَة الفلسطينية، وتعززت هَذِهِ الرخصة لَدَى إسرائيل فِي اتفاق أوسلو عام ١٩٩١ م .

أمَّا الأساس الثاني لقيام الدَّوْلَة، إلَى جانب الأساس التاريخي والقانوني، فَهُو اعتراف الأمم المتحدة مُنْذُ عام ١٩٦٩ م / ١٩٧٠ م بأَنَّ الفلسطينيين شعب لَهُ حَقّ تقرير المصير، والحق فِي إقامة الدَّوْلَة هُو إحدى صور التعبير عَنْ تقرير المصير .

ومِنْ ناحية أخرى، فَإِنَّ فكرة إقامة دَوْلَة فلسطينية لَيْسَت جديدة عَلَى الأمم المتحدة، فَقَد سبق للجمعية العامة أن اعترفت بإعلان الدَّوْلَة الفلسطينية مُنْذُ عام ١٩٨٨ م، وكانت فلسطين قد أصبحت مراقبًا دَائِمًا مُنْذُ ١٩٧٤ م، وتطور هَذَا الوضع بقرار الجمعية العامة رقم ٥٢/٢٥٠ فِي ١٩٩٨/٧/٧ م الَّذي حصل عَلَى مساندة ١٢٤ دَوْلَة وامتناع عشر دُوَل، ومعارضة أربع دُوَل فحسب. ثُمَّ أكَّدَ قرار الجمعية العامة فِي العام التَّالِي عام ١٩٩٩ م فِي الدورة ٥٣ مَا سبق لاجتماع الاتحاد الأُورُبِّي فِي كارديف ببريطانيا مِنْ حَقّ الفلسطينيين فِي تقرير المصير، مَعَ عدم استبعاد خيار الدَّوْلَة Without excluding the option of a state، وصدر القرار بأغلبية أكبر (١٦٢ دَوْلَة) وامتناع ست دُوَل فقط مَعَ اعتراض الولايات المتحدة وإسرائيل .

فَإِذَا كَانَت الإشارة إلَى الدَّوْلَة الفلسطينية فِي قرار المجلس أفضل سياسيًا مِنْ إغفالها، فَإِنَّ "التصور" لمنطقة توجد بِهَا دَوْلَتَان : فلسطين وإسرائيل دُونَ تحديد قَد لا يعني شيئًا مِنَ الناحية القانونية، بَلْ قَد يضر **فِي ضوء الاعتبارات الآتية :**

- أنَّ التصورات عادة، أوالرؤى تظل نظرية حَتَّى تترجم إلَى سلوك عملي، فضلاً عَنْ أنَّ هَذِهِ الرؤية لَيْسَت معطوفة عَلَى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

- أنَّ صدور القرار بدفع أمريكي واضح فِي الوقت الَّذي أظهرت فِيهِ واشنطن انحيازها الكامل لإسرائيل يثير الشكوك، كَمَا أنَّ هَذِهِ الرؤية جاءت فِي سياق مختلف .

- لَمْ يحددْ القرار شيئًا يتعلق بالدَّوْلَة الفلسطينية، بَلْ أشار إلَى فلسطين وإسرائيل، وهِيَ مصطلحات تدعو إلى القلق. فَإذَا كَانَ واضحًا مَاذَا تعني إسرائيل، فَهَل تعني فلسطين تِلْكَ الوحدة السياسية الَّتي تُمَثَّل بِهَذَا الاسم فِي المنظمات الدَوْلية جميعًا ؟، أمْ فلسطين بمعناها التاريخي، يوم أنْ كَانَت تضم الأردن أيْضًا، بِمَا يُخشى مَعَهُ إثارة فكرة الوطن البديل مرة أخرى؟ .

- ومَا دام القرار لَمْ يُشِر إلَى مسائل التسوية الأخرى، فَإنَّهُ يخشى وفق المنطق الإسرائيلي الَّذي ألفناه، أنْ تتمسك بحرفية الإشارة، كَمَا فعلت إسرائيل مَعَ المبادرة السعودية الَّتي قدمها ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حَيْثُ لاحظت إسرائيل أنَّ المبادرة لَمْ تشر إلَى قضية القدس، أوقضية اللاجئين، واعتبرت ذَلِك تخليًا مِنْ جانب السعودية عَنْ هَذِهِ القضايا الْهَامَّة، رغم أنَّ المبادرة صيغة عامة لَمْ تتعرض أصلاً لأية قضايا تتعلق بالتسوية النهائية .

- يُضَاف إلَى مَا تقدم أنَّ قبول إسرائيل الفوري للقرار يثير الشك فِي جدواه؛ لأنَّ إسرائيل الَّتي نشأت بقرار مِنَ الجمعية العامة للأمم المتحدة لَمْ تحترم يومًا ميثاق المنظمة أو أيًا مِنْ قراراتها.

والحق أنَّ السلوك الأمريكي فِي مجلس الأمن طوال ربع القرن الماضي يظهر بوضوح أنَّ مساندة الولايات المتحدة لأي قرار يرتبط بهدف معين فِي لحظة معينة كَمَا حدث عَلَى الأقل فِي ثلاث مناسبات، بَيْنَمَا تكافح واشنطن بشراسة ضِدَّ أي قرارات أخرى، ولا تتردد فِي استخدام الفيتو بصراحة لإحباط أي مسعى تعارضه إسرائيل. فَمِنَ الحالات الاستثنائية إلَى جانب القرار ٢٣٩، قدمت واشنطن عام ١٩٨٠ م مشروع القرار الشهير ٤٧٨ الَّذي يُعَدُّ الدعامة الأساسية إلَى جانب القرار ١٨١ للشرعية الدَوْلية للقدس، وكَانَ واضحًا أنَّ واشنطن عِنْدَمَا تبنت مشروع قرار القدس مُنْذُ قُدِّمَ للمجلس فِي وقت كَانَت فِيهِ واشنطن راضية عَنْ توقيع مصر لاتفاقية السلام مَعَ إسرائيل، ولَمْ يرُق لَهَا أنْ تستغل إسرائيل هَذِهِ المناسبة إلَى هَذَا الحد لِكَي تعلن القدس عاصمة دائمة وأبدية لَهَا فِي أغسطس ١٩٨٠ م، يضاف إلَى ذَلِك أنَّ موقف واشنطن فِيمَا يتعلق بالقدس كَانَ يتطابق مَعَ موقفه مِنَ القدس فِي مجلس الأمن، أمَّا المناسبة الثالثة : فكانت فِي ديسمبر

١٩٩٠ م عقب تحالف العالم العربي مَعَ واشنطن ضِدَّ العراق ووعد الرئيس الأمريكي بالاهتمام بالقضية الفلسطينية بَعْدَ الانتهاء مِنْ تحرير الكويت ، ولِذَلِكَ وافقت واشنطن بصورة نادرة عَلَى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨١ الَّذي توقفت الإشارة إلَيْهِ بعيد صدوره بسبب أهميته ودلالته .

يُؤَكِّد القرار فِي ديباجته أنَّ الأراضي الفلسطينية بمَا فِيهَا القدس أراض مُحْتَلَّة ، كَمَا يدين إبعاد الفلسطينيين ، مؤكدًا اتفاقية جنيف الرابعة ، والتزام الدُّوَل الأطراف بكفالة احترام إسرائيل لِهَذِهِ الاتفاقية .

خلاصة القول : أنَّ إشارة قرار مجلس الأمن إلَى الدَّوْلَة الفلسطينية يجب أنْ ينظر إلَيْهَا نظرة واقعية بعيدة عَن المبالغة فِي أهميتها أوالانتقاص مِنْ قدرها. فلا تعني تغيرًا جوهريًّا فِي موقف مجلس الأمن ، كَمَا لا يجوز أنْ نهدرها بِحَيْثُ نعتبر وجودها كعدمها .

٢ـ الدولة الفلسطينية وأخواتها

اللفظ الذى يدور الآن حول الدولة الفلسطينية متنوع المقاصد متعدد الدوافع، بعضه يهدف إلى إرهاب الفلسطينيين لكى يحجموا عن إعلان الدولة ويتبنى هذا الاتجاه الولايات المتحدة وإسرائيل؛ فالأولى تتوعد بعدم الاعتراف بالدولة إذا أعلنت وتصر على أن توافق إسرائيل عليها شرطًا للاعتراف الأمريكى بها، وأن يتم ذلك فى إطار محادثات تحديد الوضع النهائى. ومعنى ذلك أن واشنطن تعتبر إعلان الدولة استباقًا لنتائج مفاوضات الوضع النهائى وأنه عمل انفرادى يمثل خروجًا على قواعد التفاوض، وأن عقاب هذا الخروج يتم بعدم الاعتراف وبوقف المساعدات. وواضح أن الموقف الأمريكى المساند للموقف الإسرائيلى يجافى منطق السلام وحق الفلسطينيين المطلق فى تقرير مصيرهم بالشكل الذى يريدونه بما فى ذلك إعلان دولتهم المستقلة على أساس أن عناصر الدولة قائمة وأن محادثات الوضع النهائى لم تشر بأى شكل إلى أن الدولة الفلسطينية ستكون مسألة تفاوضية فى هذا الموضع بالذات، وإن عرفت السوابق الدولية فى سياق آخر ضرورة الاتفاق على قيام الدولة مثلما هو الحال مع النمسا عام ١٩٥٥.

وأما بعض اللغط الآخر حول الدولة الفلسطينية فيهدف إلى الاستفادة مما تتمتع به الفكرة من قوة دفع إقليمية ودولية ناتجة عن الاعتراف للشعب الفلسطينى بحق تقرير مصيره، ويدخل فى هذه الطائفة ذلك التشابه الذى يثيره القبارصة الأتراك والأكراد عمومًا بين حقهم فى إنشاء الدولة المستقلة وبين الحق المقرر دوليًا للفلسطينيين. ولا حاجة بنا إلى القول بأن هناك فروقًا بين الحق فى إنشاء الدولة لهذه الطوائف الثلاث. فالأتراك القبارصة أقلية فى دولة قائمة يحرص المجتمع الدولي على المحافظة على وحدتها وسلامتها الإقليمية ولا يعترف بأى أثر للاحتلال التركى لقسم من جزيرة قبرص ورفضه رسميًا إعلان دولة خاصة بالقبارصة الأتراك عام ١٩٨٣. وأما الأكراد عمومًا فإن حل مشكلتهم ليس فى قيام الدولة لاعتبارات عملية مفهومة وإنما فى إشاعة الديمقراطية فى الدول التى يقيم فيها الأكراد والاعتراف لهم بالخصوصية القومية والثقافية. والحق أن إنشاء الدولة الفلسطينية هو الأقرب إلى نموذج ناميبيا ووجه الشبه يمتد إلى ثلاثة جوانب واضحة: أولها أن ناميبيا كانت رهنًا لغصب من جانب جنوب إفريقيا أدانته

الأمم المتحدة وقررت وضع الإقليم تحت إدارتها ممثلاً فى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واعتبرت استمرار وجود جنوب إفريقيا فيها بمثابة احتلال. وكان يتعين أن يستصدر الفلسطينيون من محكمة العدل الدولية رأيًا مماثلاً يفسر قرارات مجلس الأمن فى شأن مجمل الأراضى المحتلة وخاصة مدينة القدس، ورغم مطالبتنا بذلك عدة مرات وعلى مختلف المستويات إلا أن الصمت كان دائمًا هوالرد وعدم الاكتراث هو شيمة عقلاء هذا الزمان.

وأما الوجه الثانى للشبه أن إسرائيل، كجنوب إفريقيا سابقًا، لا تكترث للأمم المتحدة، ولكن الذى منح لخط الأمم المتحدة فعاليته المطلوبه هو تحدى المجتمع الدولي لجنوب إفريقيا، وهو ما لم يحدث فى حالة إسرائيل لأسباب معروفة. وأخيرًا فإن انتقال الحكم من جنوب إفريقيا إلى أهل ناميبيا تطلَّب بعض الإجراءات والوقت وسبقه حركة تحرر وطنى قادها الرئيس "نجوما" وحزب المؤتمر الوطنى وهو عين ما يجرى حاليًا فى الأراضى الفلسطينية، رغم أن الأصل أن تجلو إسرائيل دون شروط ودون تفاوض مع الفلسطينيين ما دام المجتمع الدولي قد رفض الاعتراف بشرعية احتلال إسرائيل للأراضى العربية واعتبر الاحتلال حالة واقعية مؤقتة.

وهكذا تعلق عرفات بنموذج ناميبيا وطالب بتطبيقه على حالة فلسطين، لكنه لم يدرك أن الفارق بين إعزاز واشنطن لإسرائيل وتدليلها لها ليس بنفس المقدار الذى قررته لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية، مما دفع واشنطن إلى احتضان عملية السلام فى فلسطين حتى تتم على هوى إسرائيل، بينما انفردت الأمم المتحدة وليس الولايات المتحدة بعملية نقل السلطة من جنوب إفريقيا إلى ناميبيا.

وإذا كان الأكراد يحسدون الفلسطينيين على مجرد الاعتراف بهم كشعب متميز عن إسرائيل له الحق فى تقرير مصيره، بعد أن ظلت إسرائيل تنكر هوية الفلسطينيين، وتعمد إلى تمييعها وتدعى أن كل سكان فلسطين فلسطينيون سواء كانوا من اليهود أم من العرب، فإن وجود الأكراد فى إطار دول قائمة تاريخية واعتبارهم أقلية يجعل حقهم فى دولة أمرًا عسيرًا من الناحيتين القانونية والسياسية، وعملاً يهدف إلى تمزيق الدول القائمة والاعتداء على سلطانها، وعلى كل سكانها مهما تنوعت أعراقهم ودياناتهم. ولوتصورنا أن اليهود فى فلسطين لم تفرض

لهم الدولة فرضًا على ما نعلم لظلوا أقلية فى الدولة الفلسطينية ضمن رعاياها ومواطنيها، وهذا هو مضمون الاقتراح الذى قدمه الفلسطينيون فى السبعينيات لإنشاء الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وإذا كان الأكراد والفلسطينيون والقبارصة الأتراك يتماثلون فى وجودهم على أراضيهم بخلاف اليهود الوافدين ثم المدعين بحق تاريخى يكذبه سعيهم لدى السلطان عبد الحميد لإسكانهم أى أرض بعد أن صرفهم من فلسطين بسبب قدسيتها وقبولهم حتى الاستقرار فى أوغندا أوالأرجنتين، فإنهم يختلفون فى الأوجه السالف إيضاحها وأخصها أن الفلسطينيين دون غيرهم شعب له حق تقرير مصيره، وإن تحقق هذا الحق لايهدد وجود دولة قائمة أويمزق وحدتها الوطنية.

أما الجانب الثالث من اللغط حول الدولة الفلسطينية فيشير إلى أخوات أخريات غير شقيقات، التبست عند الإثارة وجوه الاختلاف والاتفاق لأغراض معروفة وهو التشويش على الحق الفلسطينى خاصة عندما يثير هذا اللغط والمتشابه الجانب الإسرائيلى المناهض لإقامة الدولة. فقد نشرت بعض الصحف الإسرائيلية خلال مارس ١٩٩٩ وجهة نظر مؤداها أنه إذا كان سكان كوسوفا قد أُنكر عليهم الحق فى إقامة دولة مستقلة لهم فإن إسباغ حق إقامة الدولة على الفلسطينيين يصبح أمرًا مستغربًا، وينطوى على تمييز فى منح الحق بين حالات متشابهة وهى الحالة الفلسطينية وحالة كوسوفا ولا يخفى أن هذه المقولة من جانب بعض الأوساط الإسرائيلية تتطلب إيضاحًا مفصلاً ليس لأن المسألة ملتبسة بين المتشابهات عند هذا الجانب من الإسرائيليين، وإنما الهدف من الإيضاح هو دحض أقاويل أصحاب النوايا السيئة الذين فهموا أن التلبيس على القراء سوف يوقعهم فى وهم وغموض لا يملكون إزاءه سوى التسليم بما قدم لهم من حجة ورأى ظاهره الرحمة وباطنه العذاب.

ولا شك أن الدولة الفلسطينية قادمة لا محالة بل هى قائمة مهما شرع لها الكونجرس شهادات الوفاة وأعلن عليها الحرب والعصيان. ذلك أن وجه الشبه بين حق سكان كوسوفا فى إقامة الدولة، وحق الفلسطينيين فى إقامة الدولة وجه شبه متقدم بالنظر إلى اختلاف الفرضيات بين مشكلتى كوسوفا وفلسطين، فالمعلوم لكل متابع أن إقليم كوسوفا جزء من جمهورية

يوغوسلافيا وأن رغبة بعض سكانه فى الاستقلال أو الانضمام إلى ألبانيا إنما دافعه القهر الصربى واليقين بأن التعايش بينهم وبين الصرب فى إطار سياسى واحد قد أصبح مستحيلاً، بعد أن أنكر عليهم الصرب الحق فى الحياة والحق فى الخصوصية مثلما أنكر الصرب فى الماضى حق المسلمين فى البوسنة وإن فى ظروف مغايرة فى الاستقلال والانفصال.

أما الفلسطينيون فإنهم قطعًا ليسوا جزءًا من إسرائيل وإنما هم أصحاب الأرض الأصليون وأن حقهم فى إعلان الدولة ليس مرده إلى رغبة إسرائيل أورفضها وإنما هو حق أصيل قبل أن تولد إسرائيل ويرتد هذا الحق عندنا إلى قرار الجمعية العامة الذى قسم فلسطين إلى دولتين وهو القرار رقم ١٨١. فإذا كانت إسرائيل قد استفادت من هذه الرخصة ونشأت بموجب هذا القرار فإن حق الفلسطينيين فى الاستفادة من نفس الرخصة ولو فى مرحلة لاحقة لا يزال مؤكدًا، ولا علاقة البتة بين استقلال الفلسطينيين ووجود إسرائيل إلى جانب الدولة الفلسطينية بينما قيام دولة فى كوسوفا سيؤدى بالضرورة إلى تمزيق الاتحاد اليوغوسلافى وأن انضمام الألبان فى كوسوفا إلى ألبانيا لهو خط تفضله بعض الأوساط المتطرفة فى القوميات التى تزدحم بها منطقة البلقان، مثلما كان موقف المتطرفين القبارصة سواء اليونانيون الذين يريدون ضم قبرص إلى اليونان أوالقبارصة الأتراك الذين يسعون إلى ضم القسم الشمالى من قبرص إلى تركيا، ولعل سبب هذا التطرف هو عجز الدول التى يعيش فيها المتطرفون عن تحقيق شروط الاندماج والمجتمع الواحد مما يدفع المتطرفين إلى التطلع نحو الاندماج فى الدولة التى تضم أغلبية من نفس عرقهم أودياناتهم.

وهكذا يتضح أن هناك فوارق أخرى كثيرة بين حالة الفلسطينيين وحالة كوسوفا، ففى الحالة الأولى هناك شرعية دولية مستقرة بشأنها، بينما فى حالة كوسوفا يتركز هم المجتمع الدولي على حماية الأقلية الألبانية فى الإقليم من بطش الصرب دون أن تقر الجماعة الدولية حتى الآن بحق سكان كوسوفا فى الانفصال. وأخيراً لا يخفى ذلك التحالف بين الصرب وإسرائيل والتماثل بين سلوكهما، وما يكتنف الفكرة السالفة من قصد مريب.

٣ـ واشنطن والدولة الفلسطينية

استوقفنى رد الفعل الإعلامى والرسمى فى معظم العالم العربى وإسرائيل على مَا أعلنه الرئيس بوش يوم الثلاثاء ٢٠٠١/١٠/٢ حول الدولة الفلسطينية. فقد أعلن الرئيس الأمريكى" أن الدولة الفلسطينية كانت دائمًا جزءًا من الرؤية الأمريكية فى الشرق الأوسط مادام وجود إسرائيل مضموناً". وسارع الإعلام وبعض الحكومات والجامعة العربية إلى اعتبار الموقف الأمريكى موقفًا إيجابياً، بل إن بعض الأقلام المحترفة قد ذهبت إلى أن التصريح الأمريكى هونوع من عقدة الذنب تجاه العرب والفلسطينيين. ويبدوأن تقييم الموقف الأمريكى يتطلب تحليله فى سياق المنهج العلمى الذى لايستجيب لنوازع فورية أوأغراض تجافى السياق نفسه سواء لمالأة واشنطن أولتأكيد " هذا الوعد " حتى لا ترجع فيه، واعتبار التصريح حجة عليها، أوعلى الأقل تشجيع واشنطن على المضى فى هذا الخط.

ورغم أننى آمل أن يكون التصريح الأمريكى بداية تحول فى هذا الموقف المنحاز تمامًا لإسرائيل والمشجع لأعمالها البربرية، وأن تكون واشنطن قد أبعدت نفسها بضع مترات عن إسرائيل حتى ترى جزءًا من الحقيقة، وأن ترى المصلحة الإسرائيلية النابعة من رؤية إسرائيلية قد طغت على المصلحة الأمريكية، فقد عزز من الاستنتاج الرسمى والإعلامى فى بعض الدول العربية حتى الآن وقراءة التصريح الأمريكى فى اتجاه إيجابى رد الفعل الإسرائيلى العنيف الذى بلغ حداً يوهم بأن أزمة حقيقية قد انفجرت بين الحليفين. فقد اتهم شارون واشنطن بأنها تضحي بحليفتها إسرائيل بهذا التصريح الذى تعتبره إسرائيل جلبًا للود العربى تمامًا كما حاول تشمبرلين رئيس وزراء بريطانيا وديلاديبه رئيس وزراء فرنسا ـ فى إطار سياسة التهدئة مع هتلر ـ إقناع بلديهما بأن السكوت على ضمه تشيكوسلوفاكيا هو ثمن السلام وتجنب المواجهة مع ألمانيا وأن اتفاقية ميونخ يجب أن تضع حدا لغريزة هتلر التوسعية. وشارون بذلك يشير إلى أن واشنطن بهذا التصريح تريد أن تشجع العرب على الانضمام إلى التحالف الدولي بنفس راضية وأن المقابل سيكون على حساب إسرائيل.

ولكننا نرى رأيًا آخر مخالفًا لهذه الرؤية العربية. ولاضير أن تتعدد قراءة الأحداث الهامة. ويقوم رأي المخالف الذى حرصت على إعلانه للتحذير من ناحية، ولتقديم وجهة نظر أخرى قد تفيد فى تقييم الموقف واستخلاص النتائج، **ينطلق من الاعتبارات التالية:**

الاعتبار الأول: يتعلق بمنظومة التصريح الأمريكى وتوقيته. وقد يقول قائل ولماذا نشكك فى النوايا الأمريكية وماذا يفيد ذلك، وماذا يضيرنا أن نأخذ بظاهر النص ولن نخسر شيئاً إن رحبنا، بينما سنخسر أشياء إن شككنا ورفضنا. وأخشى أن هذا المنطق سيوهم الغير بأننا من البلاهة وحسن النية بحيث يعكس ترحيبنا ذلك وأن الأمر قد انطلى علينا، كما أن الترحيب سوف يعنى الكثير داخل المنطقة العربية بينما الواقع يخالف ذلك. فالتصريح الأمريكى لم يعد بدولة فلسطينية ولكنه يعبرعن قراءة تاريخية للنظرة الأمريكية وتوقعها فى نهاية المطاف وهذا التوقع لن تكون آمالنا جزءًا من تكوينه، وإنما الجهاد الفلسطينى والتراجع الإسرائيلى ومحصلة الصراع فى فلسطين هو الذى يحسم هذه القضية، فلم يقدم التصريح عناصر للتسوية أومبادرة أومسعى أوحتى تبشيراً بحلم ولذلك لم أجد فى التصريح ماوجده غيرى من الرسميين والإعلاميين إلا أن يكون جزءاً من موقف دبلوماسى يحفل بأى جديد حتى ولوكان وهميًا. فالدولة الفلسطينية لن تكون منحة تقدمهما واشنطن بعد أن انفطر قلبها أمام مشاهد الإبادة اليومية فى فلسطين وحلقات الوحشية الصهيونية بالأسلحة الأمريكية ضد الأبرياء العزل.

وكان الأولى بواشنطن أن ترغم إسرائيل على وقف المذابح وأن تفاوض الفلسطينيين جديًا حول ترتيبات الاستقلال وأن يكون ذلك مقترناً بمواقف دبلوماسية فورية مثل الموافقة على تشكيل قوة دولية لحماية الشعب الأعزل، وبطبيعة الحال فإن قوة الحماية لن تكون بحاجة إلى منع تسلل الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل لأن قضيتهم الأولى والأخيرة هى الاستقلال عن إسرائيل والتخلص من نير الاحتلال. ويبدو أنه لابد من أن نستدعي إلى الذاكرة تصريح السفير الأمريكى فى إسرائيل (السفير السابق فى القاهرة) بأنه طمأن إسرائيل إلى أن التصريح الأمريكى ليس مبادرة ولا يشكل تغييرًا فى الموقف الأمريكى.

أما القول بأنه لا تثريب علينا إن نحن رحبنا بالتصريح الأمريكى فإنه يجلب آمالاً زائفة ويبيع وهمًا كاذبًا ويتلاعب بآمال الأبرياء تمامًا مثلما لوحت واشنطن للأكراد بإقامة دولة بينما ميزت تمييزًا فاحشًا بين أكراد العراق وأكراد تركيا لأسباب سياسية مكشوفة. فضلاً عن ذلك فإن هذا القول يغفل عناصر الموقف الأمريكى مثلما يغفل نص التصريح نفسه، بل هو يتجاهل توقيت التصريح حيث تسعى واشنطن إلى توزيع العطايا والهبات حتى يلتئم شمل التحالف الدولى، وهى هدايا بطبيعتها وقتية وغير جوهرية وكافية لتشجيع الانضمام إلى التحالف أو إزالة التحفظات على هذا الانضمام. وعندى أن التصريح حتى لو تضمن وعدًا - وهو ليس كذلك - يجب أن يؤخذ بشئ كثير من الحذر، وليس فى هذا الحذر مَا يسيء إلى أحد أو أن يعد تنكرالجميل من أحد، مادامت العلاقات الدولية ليست مؤسسة خيرية، وليست واشنطن بحاجة إلى وعود حتى تطمئن إلى أن المنطقة العربية - رغم تحفظاتها الحادة والمريرة على سياستها فى المنطقة - جزء من الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، ولكن بذات التحديات والإيضاحات الضرورية التى أعلنها الرئيس مبارك.

الإعتبار الثانى: أن مايبدو أنه أزمة إسرائيلية أمريكية تحتاج إلى إخراج أفضل. فلا يخفى أن إحداث أزمة حقيقية فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية هو لصالح السلام الإقليمى والعالمى وأنه لا يشرف واشنطن أويسعدها مايقوم به شارون، وما تشير إليه الكثير من الشواهد من أنه قد يكون غير بعيد عن أحداث الإرهاب فى الولايات المتحدة، ولكن رد الفعل الإسرائيلى الغاضب للغاية لايتناسب مع مضمون التصريح الأمريكى ولا مع القراءة الإسرائيلية الحقيقية لهذا التصريح، خاصة أن هذا التصريح الذى يربط التصور الأمريكى المتضمن قيام دولة فلسطينية بوجود إسرائيل هو تحصيل حاصل، فلم يقل أحد إن الدولة الفلسطينية هى بديل عن الدولة العبرية كما أن شارون قد أجهز بالفعل على مقومات الدولة الفلسطينية فأباد الشعب وجرف الأرض وقطع أوصال التجمعات الفلسطينية واجتهد فى تجويع الشعب وإذلاله وحصاره وزرع فى قلبه حب الموت عزًا على حياة الذل الصهيونى، كل ذلك تحت سمع وبصر واشنطن وتحت تصريحات الرئيس بأن السلام مستحيل مادام عرفات عاجزاً عن وقف العنف وفى ظل تصريح

نائب الرئيس الذى يجد مايبرر قيام شارون بأعمال الاغتيال رسميًا. وأرجو أن تقدم الحكومات العربية لواشنطن فى هذا الصدد صورًا من أشلاء الفلسطينيين فى ملاحم الإفناء وإلى جانبها أشلاء ضحايا أبراج مركز التجارة والبنتاجون على سبيل المقارنة بين الفعل والفاعل والضحية فى الحالين؛ لتدرك واشنطن أن حقن دماء الأبرياء الفلسطينيين يتوازى مع سعي واشنطن إلى الاقتصاص من القاتل الغامض، وهى ترى القاتل فى فلسطين ماثلاً أمامها فخورًا بالقتل مزهوًا بالصداقة والتحالف والتعاون مع واشنطن.

من ناحية أخرى أجرى شارون مقارنة بائسة بين إسرائيل وتشيكوسلوفاكيا. فقد سعى هتلر إلى ضم تشيكوسلوفاكيا ضمن مخططه فى ضم الألمان جميعًا فى وطن واحد ويفضل أن يذهب إليهم فى أوطانهم وأماكنهم. ومثلما سكتت انجلترا وفرنسا على ضم تشيكوسلوفاكيا طمعًا فى إرضاء هتلر ومنعه من المزيد من التحالف مع إيطاليا وروسيا سكتت نفس الدولتين على ضم موسوليني للحبشة قبل براغ بثلاث سنوات بينما طردت روسيا من عصبة الأمم بعد ضمها لفنلندا.

أما إقرار واشنطن ـ إن حدث ـ بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة، فهو لا يشكل بيعًا للحليف الإسرائيلى وتضحيته به لإرضاء العرب، بل إن واشنطن يجب أن تلجم الوحش الإسرائيلى المعتدي وأن توقف التحالف معه على الباطل الذى نال كثيراً من سمعة واشنطن ونزاهة سلوكها المفترض فى دولة عظمى، فهى تقر حقًا ضد باطل تأخر مدة طويلة، وليست المقارنة واردة بالطبع إلا أن يكون تفسير ضم براغ من جانب هتلر هى القراءة الصهيونية الجديدة لأحداث التاريخ مثلما فرضت تاريخًا مصطنعًا للهولوكوست وهى تصنع أسوأ هولوكوست فى فلسطين لم يعرفه تاريخ الغزو والجبابرة على مر العصور.

إننا ننادى بصداقة عربية أمريكية حقيقية وبثورة صهيونية حقيقية ضد زعمائها الذين أساءوا إلى وجهها الخفى وكشفوا عن خطها الحقيقى وبشاعة عنصريتها، ونرجو أن تبدأ واشنطن من الآن بفرض وقف إطلاق النار الإسرائيلى والتقدم بجدية نحو سلام حقيقى تحميه القوة الأمريكية التى ظلت حتى الآن درعًا للبطش الإسرائيلى وإنكارًا لحق الفلسطينيين فى البقاء قبل إنكار حقهم فى تقرير المصير.

٤ـ مرة أخيرة

فِي الدَّوْلَة الفلسطينية

لَمْ تنل قضية تتعلق بِدَوْلَة حديثة مِن الاهتمام قدر مَا نالته الدَّوْلَة الفلسطينية، الَّتِي شغلت حيزًا كبيرًا سواء فِي الأدب السياسي أوفِي الدبلوماسية الدَوْلية، مِثْلَمَا احتلت حيزًا ملحوظًا فِي تاريخ الصِّرَاع الفلسطيني الإسرائيلي. فَقَد نَصَّ قرار التقسيم عَلَى قيام دَوْلَتَيْن فِي فلسطين ، دُوَلة عبرية ودُوَلة عربية ، ثُمَّ مَضَى زمن طويل بَدَأتْ فِيهِ القضية الفلسطينية فِي الظهور فِي خارج إطار الصِّرَاع العربي الإسرائيلي عِنْدَمَا قَرَّرَ الفلسطينيون أن يأخذوا زمام المبادرة وأن يشكلوا لَهُم كيانًا سياسيًا وحكومة فِي المنفى وجناحًا عسكريًا، ثُمَّ حاول الفلسطينيون بَعْدَ أكثر مِن عشرين عامًا عَلَى هَذَا الحدث وبَعْدَ أن تحولت القضية الفلسطينية مِن صراع عسكري إسرائيلي فلسطيني إلَى صراع سياسي بانتقال المقاومة مِن بيروت إلَى تونس وابتعاد القيادة الفلسطينية عَن مسرح النزاع فِي الشرق الأوسط ، حاول الفلسطينيون إحياء أمل الدَّوْلَة الفلسطينية فقرر مجلسهم الوطني فِي الجزائر فِي نوفمبر ١٩٨٨ إعلان الدَّوْلَة الفلسطينية واعترف بِهَذَا الإعلان عدد كبير مِن الدُّوَل.

والطريف أن المحاولات الفلسطينية كَانت تقع كلها فِي دائرة الآمال السياسية دُونَ أن يتحقق شئ مِنْهَا عَلَى أرض الواقع مَا دامت إسرائيل تحتل الإقليم وتسيطر عَلَى الشعب. وفِي نفس الوقت أدَّى تعلق العالم العربي والإسلامي بفكرة الدَّوْلَة الفلسطينية إلَى تغيير اسم فلسطين فِي الجامعة العربية وفِي منظمة المؤتمر الإسلامي إلَى دَوْلَة فلسطين الَّتِي أصْبَحَ لَهَا بعثات دبلوماسية لَدَى الدُّوَل العربية فِي سَابِقَة تشبه فِي التاريخ الدبلوماسي بعثات حكومات المنفى أوفرسان القديس يوحنا .

وقَد تَأَكَّدَ هَذَا الخط وتطور داخل الأمم الْمُتَّحِدَة بَعْدَ أن أصْبَحَ للفلسطينيين مقعد المراقب الدائم فِي المنظمة الدَوْلية ، حَيْثُ قَرَّرَت الجمعية الْعَامَّة للأمم الْمُتَّحِدَة إعلان دَوْلَة فلسطين.

الواقع أن كُلّ هَذِهِ المحاولات كَانَت تعبر عَن تأكيد الحق السياسي للفلسطينيين عَلَى أراضيهم حَتَّى لا تنحسر القضية وتدخل كتب التاريخ، ولَكِن كُلّ هَذِهِ المحاولات كَانَت أشبه بالتغريد خارج السرب، أو إن شئت فقل إنَّهَا مثلت ضغوطًا وإلحاحًا عَلَى الخاطر الدَوْلي والإسرائيلي حَتَّى تقرب المفهوم مِن الذهن اليهودي وحَتَّى يَتِمّ تداول المصطلح بسهولة فِي لغة الدبلوماسية الدُّوَلِيَّة.

والحق أيْضًا أن إسرائيل وهِيَ تختلف اختلافًا بينًا عَن كافة الدُّوَل المحتلة قَد نجحت فِي أن تستغل كُلّ هَذِهِ المؤثرات لإحكام قبضتها عَلَى الشعب والأرض، بحَيْثُ سمحت بالتئام عناصر الدَّوْلَة دُونَ قصد عِنْدَمَا وقعت اتفاق أوسلو مَعَ منظمة التحرير الفلسطينية الَّذِي سمح بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عَلَى الأراضي الَّتِي تجلو عَنْهَا القوات الإسرائيلية فأصبحت هَذِهِ السلطة حلقة وَسطى بَيْنَ العدم وبَيْنَ الدَّوْلَة واستعجل العالم العربي ظهور صفات الدَّوْلَة فِيهَا ، بَلْ إن الفقه العربي وهُو يشهد اللهفة السياسية عَلَى إنشاء الدَّوْلَة الفلسطينية ـ مِن خلال تطوير خصائص السلطة الوطنية الفلسطينية وتوسيع أهليتها القانونية ـ قَد قعد قعودًا مزريًا عَن تأصيل أوصاف الدَّوْلَة الفلسطينية مِن خلال تقديم التكييف القانوني التقدمي للسلطة الوطنية الفلسطينية. وكُنَّا قَد انتهينا مِن دراسة فِي هَذَا المقام إلى أن الدَّوْلَة الفلسطينية بِكُلّ مقوماتها قائمة ولا ينقصها سِوَى استكمال الاحتلال الإسرائيلي ولَمْ نفهم سبب الحمى الَّتِي أصابت العالم العربي والفلسطيني والعاطفة المتأججة تجاه فكرة الدَّوْلَة الفلسطينية.

وقَد أضيف إلَى الموجات السابقة الَّتِي ترددت فِيهَا الدَّوْلَة الفلسطينية أوالكيانات المشابهة فصلاً جديدًا ارتبط هَذِهِ المرة بالولايات الْمُتَّحِدَة ولَيْسَ هَذَا هُو مقام متابعة فكرة الدَّوْلَة الفلسطينية فِي السياسة الأمريكية، ولَكِن الإدارة الأمريكية لعبت بمشاعر العرب والفلسطينيين بَعْدَ أحداث١١ سبتمبر كَمَا لعبت إسرائيل بنفس المشاعر، أما الولايات الْمُتَّحِدَة قَد أعلنت أن رؤيتها للشرق الأوسط لا تخلو مِن وجود دَوْلَة فلسطينية ثُمَّ أكَّدَت فِي قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ الَّذِي قدمنا لَهُ دراسة سَابِقَة أنَّهُ يتعين أن تقوم فِي فلسطين دَوْلَة للفلسطينيين هِيَ فلسطين ، ودَوْلَة لليهود هِيَ إسرائيل، وأن تعيش الدَّوْلَتَان جنبًا إلَى جنب فِي سلام وأمان.

وفي تحول آخر أعلن الرئيس بوش في النصف الثاني من مايو٢٠٠٢ أن واشنطن تُؤَكِّد عَلَى إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية ولَكِنَّهَا تريد دَوْلَة خالية مِن الإرهاب والفساد ، ويقصد بذَلِك الفصل بَيْنَ إقامة الدَّوْلَة وبَيْنَ زعامة ياسر عرفات لَهَا فِي إشارة إلَى أن جيل المقاومة ضِدَّ إسرائيل لا يستحق هَذِهِ الدَّوْلَة مَا دَامَت واشنطن قَد وصمته بالإرهاب، أي أن واشنطن تريد دَوْلَة مصنوعة صناعة خَاصَّة ويسكنها شعب نزعت مِن قلبه الأحقاد والغيرة الوطنية ضِدَّ إسرائيل .

وأما إسرائيل، فَقَد زعمت أن إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية تتطلب الاتفاق مَعَهَا لأن اتفاقية أوسلو تمنع طرفيها مِن أي عمل منفرد علمًا أنْ إسرائيل لا تحترم أوسلو ولا غيرها كَمَا أن موضوع الدَّوْلَة الفلسطينية لَمْ يَكُن منصوصًا عَلَيْهِ ضمن القضايا الَّتِي تركت لمفاوضات الوضع النهائي، ومِن ناحية أُخْرَى أصْبَحَت قضية الدَّوْلَة الفلسطينية بَعْدَ المجازر الَّتِي ارتكبتها إسرائيل فِي الأراضي الفلسطينية تثار فِي استفتاءات الرأي العالم كَمَا تثار خلال السياسات الحزبية حَيْثُ قَرَّرَت اللجنة التنفيذية لحزب الليكود رفض إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية لِكَي توهم العالم العربي بأن حزب الليكود أكثر تشددًا مِن شارون الَّذِي ظَلَّ يلحّ خلال الاجتماع عَلَى إقامة الدَّوْلَة الفلسطينية، ولِكَي يفهم العالم العربي أن شارون إذَا كَانَ جزارًا وسفاحًا فَإِنَّهُ عَلَى الأقل يقدم المقابل السياسي للضحايا الفلسطينيين .

وعَلَى الجانب الآخر أعلن حزب العمل بزعامة وزير الدفاع ، الذراع الأيمن لشارون فِي مذابح جنين وغيرها ، أنَّهُ يتمسك بإقامة الدَّوْلَة الفلسطينية حَتَّى يخرج العرب بانطباع مشتت مؤداه أن "العمل" أفضل مِن "الليكود"، وأن شارون هُو مِن حمائم الليكود حَتَّى إذَا جرت الانتخابات الإسرائيلية قَرَّرَت الأقلية العربية فِي إسرائيل موقفها مِن مرشحي الحزبين عَلَى ضوء موقف الحزبين مِن الدَّوْلَة الفلسطينية. ولا يَخْفَى أن هَذِهِ الإشارات المتناقضة تربك الناخب العربي ولَكِن سلوك الحكومة الإسرائيلية لا يدع لَدَيْهِ مجالاً للشك مِن أنْ إسرائيل لَنْ تقدم شيئًا منصفًا للفلسطينيين.

ومِن ناحية ثالثة فَإن الحديث عَن عقد مؤتمر دُوَلِي للسلام فِي واشنطن قَد ارتبط أيضًا بمَا أرادت الدعاية الصهيونية أن تصوره بأَنَّهُ خلاف بَيْنَ إسرائيل وأمريكا حول الدَّوْلَة الفلسطينية

لِكَي توهم واشنطن العالم العربي المرة تلو المرة بِأَنَّـهَا مستعدة للوقـوف ضِـدَّ التعنـت الإسـرائيلي ومساندة حَقّ الفلسطينيين فِي إقامة الدَّوْلَة.

وواقع الأمر أن هَذِهِ الأطروحات تخلو جميعًا مِن المصداقية كَمَا أَنَّهَا تتلاعب بقيمـة أخلاقيـة وهِيَ استغلال لهفة الفلسطينيين عَلَى وجودهم السياسي مقابل عدم الجديـة فِـي التعـامل بنفس الأهمية مَعَ هَذِهِ اللهفة. ولَيْسَ ذَلِك جديدًا عَلَى الولايات الْمُتَّحِدَة ولا عَلَى الخط الانتـهازي فِـي سياستها الإقليمية. ويَكْفِي أن نشير فِي هَذَا المقام إِلَى موقفها مِن الأكراد حَيْثُ لا تـزال الذاكـرة تعي مأساة الأكراد جميعًا أَيْنَمَا كَانُوا فقدُ تعرضوا مِن حكومات البـلاد الَّتِـي يقيمـون فيـها لِكُـلٍّ ألوان الهوان ، كَمَا أصبحوا ورقة فِي الصِّرَاعَات والتحالفات الإقليمية وأخيرًا أصبحوا ورقـة فِـي يد السياسة الأمريكية، فَقَد ميزت واشـنطن بَيْـنَ أكـراد العـراق وأكـراد تركيـا وفقًا لموقفـها مِـن حكومتي أنقره وبغداد. فَلَمَّا كَانَت أنقره حليفًا لواشنطن ، وكَانَت تركيا تعتبر قضية الأكراد أولى همومهَا ، فَقَد غضت واشنطن الطرف عَن كُلّ التجـاوزات التركيـة ضِـدَّ الأكـراد. كَمَـا سـاعدت تركيا على تحقيق أهدافها فِي كثير مِـن المناسـبات ومِـن بَيْنَـهَا القبـض عَلَـى عبـد الله أوجـلان الزعيم الكردي المعروف.

أما فِي العراق فَقَد أدَّى عداؤها الظاهري لحكومة بغداد إِلَى نصرة الأكراد ضِدَّ الدَّوْلَة العراقية بِحَيْثُ بلغ الأكراد حَدًا قريبًا مِن إقامة الدَّوْلَة ورغم أن واشنطن لا يُمْكِـن أن تقبـل بإقامـة دَوْلَـة كردية إلاَّ أن بعض المصطلحات المثيرة للغرائز السياسية لَدَى الأكراد وغَيْر المألوفة فِـي تاريخـهم مِثْل إقامة دَوْلَة كردية وحَقّ تقرير المصير للأكراد ترددت بشكل متقطع فِـي البيانـات السياسـية الأمريكية وكَذَلِكَ فِي الإعلام الأمريكي، مِمَّا أعْطَـى الانطبـاع بـأَنْ واشـنطن لا تمـانع فِـي إقامـة الدَّوْلَة الكردية ثُمَّ تلاشى هَذَا الأمل بَعْدَ أن تعلق بِهِ الأكراد وظن أكراد العـراق أَنَّـهُم محظوظـون وأن تحالفهم مَعَ واشنطن لَهُ مَا يبرره .

وإِذَا كُنَّا نقدر تعلق الفلسطينيين والعالم بإقامة الدَّوْلَة الفلسطينية فَإِنَّنَا نعتقـد أن سـياق طـرح هَذِهِ الفكرة يبعد قيامها يومًا بَعْدَ يوم ويجعل قيام هَذِهِ الدَّوْلَة رهنًـا بمشـيئة إسـرائيل والولايـات الْمُتَّحِدَة بَلْ نخشى أن يَكُون مجرد إعلان الاستعداد بقبول فكرة الدَّوْلَة هُوالتنازل الوحيـد الَّـذِي يحصل عَلَيْهِ العالم العربي فِي مؤتمر واشـنطن مقـابل تطبيـع العلاقـات العربيـة مَـعَ إسـرائيل، ولِذَلِكَ فَإِنَّنَا ننصح كَمَا سبق أن فعلنـا فِـي مـرة أُخْـرَى بـأَنْ يَتِـمّ وضـع الأولويـات فِـي سـياقها

المنطقي. فالأصل أن حَقّ الفلسطينيين حَقّ متعدد يبدأ بالحق فِي الاستقلال أي زوال الاحتلال ثُمَّ حَقّ تقرير المصير، وهَذَا الحق حَقّ مركب يتضمن الحق فِي إنشاء الدَّوْلَة وفِي تحديد نظامها السياسي وفِي تشكيل حكومتها وفِي تصميم علاقاتها وتحديد العلاقة بَيْنَ الحاكم والمحكوم وغيرها مِن القضايا المرتبطة بالسلطة. ومَعْنَى ذَلِك أن العالم العربي يجب أن يركز عَلَى نقطة البداية الطبيعية وهِيَ أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية يجب أن ينتهي أولاً وأن يتوقف الحديث عَن فكرة الدَّوْلَة الفلسطينية فِي الوقت الراهن إلَى مَا بَعْدَ الاستقلال وهَذَا الترتيب ينسجم مَعَ المنطق القديم الَّذِي يقضي بِأَنْ استقلال الأقاليم وخلوصها مِن كُلّ شائبة هُوالمقدمة الطبيعية لإعلان الدَّوْلَة حَتَّى لَولَمْ يَتِمّ تحديد الحدود بَيْنَ الدُّوَلة الفلسطينية وإسرائيل.

والخلاصة أن العمل السياسي العربي وكَذَلِكَ الإعلام يجب أن يعتمدا عَلَى حركة فكرية وثقافية واسعة فِي العالم العربي تؤصل بأولوية الاستقلال ولا بُدَّ أن نعترف بشجاعة بِأَنْ تعقد القضية الفلسطينية وطغيان العامل الإسرائيلي فِيهَا وإصراره عَلَى تقرير مصيرها بالقوة دفعا الفكر السياسي العربي إلَى متاهات والتواءات متعددة ، كَمَا دفعنا أيضا إلَى التأكيد فِي تحليل سابق عَلَى أن مقومات الدَّوْلَة الفلسطينية مِن أرض وشعب وحكومة واعتراف دُوَلِي لا تشوبها إلاَّ تمسك السلطة المحتلة بفرض قيود عَلَى سيادة الدَّوْلَة فِي حركتها الداخلية والخارجية؛ بدعوى أن الجانب الفلسطيني هُو الَّذِي قبل هَذِهِ القيود فِي اتفاق أوسلو ثُمَّ رأينا أَنَّهَا فِي حكم الدَّوْلَة القائمة ولَكِن بعض أراضيها لا تزال مُحْتَلَّة وأن استكمال التحرير يُمْكِن أن يلتقي مَعَ لحظة الاستقلال. ونظرًا لتعقد المشكلة كَمَا رأينا فَإن التحليل قَد ارتبط بغرابة هَذِهِ التطورات وخلافًا للأصل وهُو أن الدَّوْلَة هِيَ الَّتِي يطرأ عَلَيْهَا الاستقلال أوالتبعية والدَّوْلَة بطبيعتها وبحكم تعريفها تتمتع بالسيادة وأهم تجلياتها الاستقلال ، ولَكِنَّنَا قلنا إن الدَّوْلَة الَّتِي قامت أولاً باستقلال منقوص مرتبط باحتلال لبعض الأراضي ، وتعليق لبعض القضايا لا يُمْكِن أن تحقق الاستقلال والتحرير فِي لحظة واحدة، ونَحْنُ نؤكد الآن أن الاستقلال والتحرير يجب أن يتحققا قبل قيام الدَّوْلَة حَتَّى نتجنب أن تَكُون قضية الدَّوْلَة مثارًا للاعتراضات الأمريكية والإسرائيلية. وهَذَا طرح جديد يجب أن يتأصل فِي الأدب السياسي العربي ويجب أن يواكب نضال الشعب الفلسطيني مِن أجل الحرية والاستقلال والدَّوْلَة الخالصة .